افتتاح المعرض الخاص الثاني للمنتجات الإيرانية على أرض مدينة المعارض

خليل لـ«الوطن»: التبادل التجاري بين البلدين ما زال دون الطموح ويتم البحث بإنشاء المصرف المشترك

صباغ لـ«الوطن»: إقامة صناعات ثقيلة إيرانية في سورية قيد البحث وتبادل الخبرات حسب الإمكانيات

رامز محفوظ
تصوير مصطفى سالم

افتتح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر خليل يوم أمس المعرض الخاص الثاني لمنتجات الجمهورية الإيرانية على أرض مدينة المعارض بدمشق بحضور وزير الصناعة السوري زياد صباغ برفقة وزير الصناعة والتجارة والمناجم الإيراني فاطمي أمين والسفير الإيراني في سورية مهدي سبحاني والوفد المرافق.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن كل الأفكار المتعلقة بالتعاون المصرفي وإنشاء مصرف مشترك يتم البحث فيها دائماً والغاية تبسيط إجراءات تحويل الأموال بين البلدين، موضحاً أن هناك مجالات يتم النقاش حولها بهذا الخصوص بين المصرف المركزي السوري والمصرف المركزي الإيراني يمكن من خلالها تسهيل حركة الأموال بين البلدين بما ينعكس بالفائدة على حركة التبادل التجاري وعلى حركة الأموال فيما يتعلق بالاستثمار.

وعن التبادل التجاري أوضح خليل أن هناك زيادة بالتبادل التجاري بين البلدين لكنه مازال دون الطموح الذي ننشده في سورية وإيران وهناك عمل كبير يجب القيام به، مشيراً إلى أن هذه الفعالية أو الفعالية القادمة المتعلقة بملتقى رجال الأعمال ستساهم بلقاءات بين رجال الأعمال في البلدين ولقاءات أيضاً بين الشركات الموجودة مع شركات القطاع العام ليكون هناك مجال للتعاون أوسع من الفترة الماضية.

وقال وزير الاقتصاد في تصريح للصحفيين: نسعى لتطوير التعاون بين البلدين ليكون هناك استثمار في سورية بالتعاون مع القطاع الخاص ومع القطاع العام ونؤكد لهذه الشركات المشاركة في المعرض بأن فرصة الاستثمار في سورية هي فرصة كبيرة وهناك الكثير من القطاعات الواعدة، كما أن هناك قانوناً جديداً للاستثمار مهم جداً يفتح المجال للكثير من المزايا بالنسبة للشركات المستثمرة.

وأوضح الوزير أن بعض الشركات التي كان لها تجربة تعاون سابقة في سورية أو عملت بالتجارة مع سورية أصبحت على معرفة واضحة بواقع السوق السورية وهي الآن جاهزة وتفكر بالتقدم بشكل أكبر ونحن نسعى للتعاون دائماً والتواصل مع هذه الشركات لتحقيق الهدف المنشود.

بدوره أكد وزير الصناعة زياد الصباغ في تصريح لـ«الوطن» أن المعرض يعتبر فرصة للاطلاع على آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في إيران وتبادل الخبرات وتبادل الأفكار والرؤى لتطوير القطاع الاستثماري والإنتاجي بشكل عام. والقطاع الصناعي بشكل خاص، وفائدة المعارض دائماً وبشكل عام هي الاطلاع على واقع الصناعات في البلدان التي تقوم بهذه الصناعات.

وعن إقامة صناعات ثقيلة إيرانية في سورية بيّن الوزير أن الموضوع مازال قيد البحث وتبادل الخبرات وحسب الإمكانيات، مشيراً إلى أن أي مشروع صناعي يحتاج إلى دراسات جدوى اقتصادية والبحث عن كل مستلزمات هذه الصناعة أو تلك من مواد أولية إلى تجهيزات إلى كل الإمكانيات المتوافرة حتى يقام هذا المشروع.

وأكد الوزير أن المعارض تعتبر فرصة كبيرة لتبادل الأفكار والتكنولوجيا الحديثة لتطوير القطاع الصناعي، لافتاً إلى أن المعرض الحالي يعتبر من أهم المعارض والشركات الإيرانية التي واكبت التطور الصناعي تساعد القطاع الصناعي السوري في كثير من المجالات.

من جهته أكد وزير الصناعة والتجارة والمناجم الإيراني فاطمي أمين أن سورية كانت ومازالت بلداً صناعياً فيها البنى التحتية الصناعية كبيرة وخاصة في مجال صناعة الأقمشة والصناعات الغذائية، مشيراً إلى أنه إضافة إلى التبادل التجاري بين البلدين نحن نبحث أيضاً عن فرص عمل مشتركة فيما بيننا.

وأوضح أن الشركات الإيرانية في كافة المجالات مثل صناعة الجرارات وصناعة السيارات والصناعات الغذائية جاهزة ومستعدة للاستثمار في سورية ومنتجات هذه الشركات ستكون للسوق السورية وكذلك للتصدير من سورية إلى الدول المجاورة لسورية.

وأضاف: إننا نسعى لأن تكون مساهمين في إعادة تأهيل الصناعات السورية والدور السوري في مثل هذه الصناعات، وإننا نبحث عن علاقة يستفيد منها الجانبان ولدى إيران إمكانيات تستطيع من خلالها المساعدة بتصدير المنتجات السورية إلى الأسواق الإيرانية وكذلك لدى سورية إمكانيات لتساعد في تصدير المنتجات الإيرانية.

الجودة من أجل منتجات وخدمات وطنية واعدة

الوطن

تحت عنوان «الجودة من أجل منتجات وخدمات وطنية واعدة» افتتحت أمس الندوة الوطنية الخامسة والعشرون للجودة بمناسبة اليوم الوطني للجودة في فندق الشام بدمشق، وتركزت الندوة على آليات نشر ثقافة الجودة وتوطين علومها وأساليبها في سورية وضرورة تبادل الخبرات في هذا المجال محلياً وعربياً ودولياً.

وزير الصناعة زياد صباغ قال في كلمة له: إن الندوة تأتي في ظل سعي الوزارة لتطبيق المعايير الدولية للجودة في كل المجالات الصناعية والاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها.

وأكدت معاون وزير الصحة الدكتورة رزان سلوطة أن الجودة أمر مهم وأساسي لاسيما في القطاع الصحي وأن الوزارة هي أول من أزمت معامل الأدوية بالحصول على شهادة الجودة الإيزو منذ ٢٠ عاماً.

رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية السورية بسمة إبراهيم لفتت في تصريح لها إلى أن الجمعية تعمل على نشر ثقافة الجودة وتأهيل وتدريب الكوادر على المواصفات القياسية الدولية وتحديثاتها وتسعى إلى ترسيخ حضورها النوعي في مختلف الهيئات والمجالس واللجان الإدارية والعلمية والفنية.

مدير عام مركز تطوير الإدارة والإنتاجية في وزارة الصناعة نبال بكلوطي بينت أنه بفضل مشروع تأهيل وتدريب العاملين في المركز تحولنا من منشأة مستهلكة إلى منشأة منتجة على عكس ما كنا عليه. وأضافت: لقد بدأ المركز بتدريب وتأهيل العاملين وتحسين البنى التحتية وأصبحت منشأة منتجة بكل معنى الكلمة وأصبح العاملون يتقاضون أجورهم.

فالمركز أصبح يقدم خدماته للقطاع العام والخاص والمشترك بشكل مأجور، حيث كان سابقاً يقدم الخدمات مجانية للقطاع العام فقط. مشيراً إلى أن المركز سيرفد الخزينة العامة للدولة.

من جانبه أكد مدير عام مركز القياس للجودة مهند توتونجي أن تطبيق نظم إدارة الجودة كانت موجودة في سورية رغم مرور سنوات الحرب والحصار الاقتصادي، فالتصنيع في سورية مازال وبشكل كبير ومازلنا نصنع ونصدر، مشيراً إلى أن المنتجات السورية موجودة في الأسواق العربية إضافة لبعض الأسواق الدولية سواء بالدول الصديقة أم تلك التي لا ترغب بوجود منتجاتنا في أسواقها.

ولفت إلى أن جودة المنتج السوري على الرغم من التضخم الحالي يشكل عامل جذب لكثير من الدول الراغبة بالاستثمار رغم فرق التسعير بيننا وبين الدول المجاورة، وتمنى الانتقال بموضوع الجودة من ثقافة اختيارية، لموضوع فكر إلزامي بضمان أن يكون شرط التصنيع هو منتج جيد كالتجربة اليابانية والصينية، مؤكداً أنه هناك حالياً جهد حكومي واضح في هذا الاتجاه.

مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية أسامة أبو الفخر أشار إلى أهمية تطبيق الجودة ومعاييرها في الصناعات التصديرية لتصبح كسابق عهدنا دولة مصدرة لأهم المنتجات المحلية.

وأكد أبو فخر عرض تجربة شركة تامیكو الدوائية التي أصبحت بفضل جودة منتجاتها من الروافد المساهمة بالتصدير للخارج، موضحاً أن الصناعة الوطنية مازالت في المراحل المتوسطة في تطبيق معايير الجودة بالنسبة للصناعات الأخرى في باقي الدول.

الوفد الإيراني في ضيافة صناعيي دمشق

الدبس: ضرورة إقامة معارض «صنع في سورية» في مدن إيرانية

الوطن

وبهدف التشبيك الصناعي وتقوية العلاقات التبادلية التجارية بين البلدين زار الوفد الاقتصادي الإيراني الخاص الذي يترأسه رئيس اتحاد غرفة تجارة وصناعة ومناجم وزراعة إيران غلام حسين شافعي أمس غرفة صناعة دمشق وريفها والتقى الوفد سامر الدبس رئيس الغرفة.

وبحث الجانبان العديد من المواضيع منها الشحن البري والترانزيت عبر العراق وتشكيل شركة شحن مشتركة بين البلدين، والدفع بالعملة المحلية بين البلدين، وإعادة النظر بالاتفاقية التجارية الحرة بين البلدين والعمل على حل كل الأزمات، وتشجيع السياحة الطبية والترفيهية والدينية بين البلدين وزيادة عدد الرحلات الجوية بين البلدين، وإقامة معارض «صنع في سورية» في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وإيجاد الحلول بين البلدين في موضوع الجمارك وموضوع المواصفات القياسية.

رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أكد ضرورة الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية إلى مستوى العلاقات السياسية منوهاً إلى وجود العديد من المشكلات التي تواجه القطاع الخاص السوري مع الجانب الإيراني، لافتاً إلى وجود تقصير من كلا الجانبين في الاستيراد والتصدير، عداً أنه يوجد إعفاءات جمركية بين البلدين واتفاقيات موقعة منذ ٢٠١٢، آملاً الوصول إلى نتائج جيدة لتطوير العمل الصناعي وزيادة التبادل التجاري.

وأكد رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها خلال اللقاء ضرورة إقامة معارض «صنع في سورية» في عدة مدن إيرانية وفي مقدمتها طهران، كما بحث مع الوفد الإيراني الذي يزور سورية حالياً أهمية البحث في توفير النقل البري بين البلدين من خلال العراق لما يوفر من مال ووقت لصناعات البلدين إضافة إلى دراسة إمكانية تسديد قيم السلع بالعملات المحلية.

وأشار الدبس إلى ضرورة وجود خطوات مستمرة وفعلية لتنفيذ نتائج هذه الاجتماعات، مشيراً إلى زيارة الوفد السوري الأخيرة إلى إيران، حيث تم البحث عن المشكلات التي تواجه الصناعيين ومنها مشكلة نقل وشحن المنتجات السورية إلى إيران والتي تقف في المطارات الإيرانية لأكثر من ٤٠ يوماً ما يؤثر على التصدير، مؤكداً أهمية إقامة معرض للبيع المباشر للمنتجات السورية في إيران.

بدوره رئيس اتحاد غرف الصناعة والتجارة الإيراني غلام حسين شافعي أكد عمق العلاقات السورية الإيرانية، مبيناً أن مستوى العلاقات الاقتصادية لا ترقى لمستوى العلاقات السياسية، مؤكداً دعم إيران للأشقاء السوريين، مشيراً إلى ضرورة عمل حكومتي البلدين على تذليل العقبات بين البلدين والانتقال المالي وقال: علينا الطلب من القطاع الحكومي السوري والإيراني حل هذه المشكلات ويجب دعوتهما لأخذ استثناءات للقطاع الخاص بكلا البلدين.

وأشار الشافعي إلى أنه في الأعوام السابقة تم توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الجيدة إلا أنها لم تصل إلى مرحلة التنفيذ، وقال: لدينا رجاء من القطاع الخاص على العمل من الجانبين الحكوميين لفتح الباب الاقتصادي بين البلدين وأن تكون لإعادة تأهيل المنشآت الصناعية السورية أولوية، مبدياً استعداده لنقل التجارب والتكنولوجيا الإيرانية إلى سورية، منوهاً بأهمية تشكيل الغرفة التجارية السورية – الإيرانية المشتركة وضرورة دعمها لما لها من دور في تعزيز العمل المشترك مشيراً إلى قيامهم بالاستثمار في المنطقة الحرة السورية، آملاً بزيادة تفعيل العلاقات الاقتصادية في ظل انحسار جائحة كورونا.

من جهته كيوان كاشفي رئيس الغرفة التجارية السورية – الإيرانية المشتركة أكد وجود علاقات جيدة مع الجانب السوري، منوهاً بوجود رغبة حقيقية لتطوير العلاقات الاقتصادية من قبل الجانبين ويوجود عدد من المطالب للجانبين الحكوميين تشمل الشحن والمشاكل الجمركية بين البلدين والانتقال المالي وقال: علينا الطلب من القطاع الحكومي السوري والإيراني حل هذه المشكلات ويجب دعوتهما لأخذ استثناءات للقطاع الخاص بكلا البلدين.

من جهته رئيس الغرفة التجارية السورية – الإيرانية المشتركة فهد درويش أكد وجود العديد من مذكرات التفاهم التي لم تفعّل حتى الآن آملاً أن تكون هناك نتائج ملموسة وجيدة على أرض الواقع، مؤكداً ضرورة رفع توصية مشتركة للمعوقات لمعالجتها من قبل الحكومتين السورية والإيرانية واستثمار الغرفة المشتركة من قبلهما في تنشيط التبادل التجاري.

أزمة الغلاء العالمية تضرب قطاع الأدوية..

لا حل أمام وزارة الصحة سوى رفع سعر الدواء لتوفيره

الوطن – خاص

مع زيادة الطلب عالمياً على الدواء نتيجة جائحة كورونا وزيادة الطلب على المواد الخام الداخلة في الصناعة الدوائية إضافة لزيادة غير مسبوقة في تكاليف الشحن، رصدت «الوطن» في مختلف المحافظات السورية فقدان أصناف عديدة من الدواء واختفائها من الصيدليات، حيث باتت تباع بأسعار قريبة من تكلفة الإنتاج في السوق السوداء، وعلى أثره، وجه المجلس العلمي للصناعات الدوائية كتاباً لوزارة الصحة في العشرين من الشهر الماضي، شرح فيه الواقع من جميع جوانبه وأمل في نهايته إعادة التوازن إلى السوق الدوائية من خلال زيادة أسعار الدواء المنتج محلياً على الرغم مما قد يشكل ذلك من أعباء على المواطنين، لكن قرار زيادة الأسعار كما علمت «الوطن» من شأنه أن يضمن استمرارية هذه الصناعة ومرغوب في دول الجوار كثيراً من حيث الجودة والفعالية بشكل عام، الأدوية المهربة وغير المراقبة.

وقال أعضاء في المجلس العلمي للصناعات الدوائية لـ«الوطن»: إن الدواء السوري ذو نوعية ممتازة وتوفر الدواء وحماية المستهلكين من ظل أزمة الطاقة رافقها زيادة الطلب على المواد وضعف الطاقة الإنتاجية لتلبية الطلبات من كل العالم وبالتالي كل الدول تأثرت بهذا الارتفاع الكبير في الأسعار.

أما بخصوص الأسعار فالتكلفة التصنيعية كبيرة وخاصة بعد أزمة الكورونا وارتفاع أجور النقل بشكل مخيف وارتفاع أسعار المواد الأولية الداخلة ببروتوكول الكورونا نتيجة تراجع الإنتاج في عدد من الدول في من جهتهم، يقول أصحاب معامل الأدوية لـ«الوطن»: إنه إما أن يحصل ارتفاع بالأسعار أو هناك أزمة دواء مخيفة خلال أشهر قليلة. انطلاقاً من ذلك، وعلى الرغم من أن القرار قد يكون صعباً على وزارة الصحة، إلا أنه لا مفر من زيادة سعر الدواء في سورية للحفاظ على هذه الصناعة وتوفر الدواء بأفضل جودة، ونقلت «الوطن» عن عدد من الصيادلة ضرورة عدم تخزين الدواء وشرائه فقط حين الحاجة لتجنب مصاريف غير ضرورية وخاصة أن للدواء مدة صلاحية ليست بطويلة. وتتجه الأنظار اليوم إلى وزارة الصحة لمعرفة قرارها الأخير بخصوص هذا الملف الذي يعاني منه صناع الدواء في سورية منذ زمن، وخاصة أن الدواء في سورية لا يزال الأرخص بين دول المنطقة، حيث عملت وزارة الصحة السورية على منع ارتفاع سعره قدر المستطاع، لكن الأمور وصلت إلى حدود تهدد وجود هذه الصناعة المهددة بالتوقف.

مطمر «قاسية» نحو الاستثمار قريباً وإغلاق مكب البصة

مدير المشروع لـ«الوطن»: تأخير العمل بسبب الاعتمادات ونقص الوقود

اللاذقية - عبير سمير محمود

تتجه محافظة اللاذقية للتخلص نهائياً من الآثار السلبية لمكب البصة للنفايات (١٥ كم عن مركز المدينة) وما خلفه على مدى عقود من الزمن من تلوث بيئي بسبب الانبعاثات والروائح الكريهة المضرة بالبيئة وصحة الإنسان على حد سواء.

وتعمل محافظة اللاذقية منذ عام ٢٠١٧ على مشروع بيئي صحي في منطقة «قاسية» بالحفة ليكون البديل لمكب البصة العشوائي، على أمل أن يدخل بالاستثمار خلال فترة قريبة كما تقول الجهات المعنية بتنفيذ المشروع.

وخلال جولة محافظ اللاذقية عامر هلال لتفقد سير العمل في مشروع مطمر قاسية، أكد السرعة بإنجاز الأعمال ووضع جدول زمني للعمل بوتيرة أعلى، معتبراً أن مشروع المطمر الصحي من أهم المشاريع في محافظة اللاذقية، مؤكداً تقديم التسهيلات وتأمين المحروقات وتذليل معوقات التنفيذ كافة وصعوبات العمل لمتابعة إنجاز هذا المشروع المهم.

من جهته، قال رئيس دائرة النفايات الصلبة وهي الجهة المتابعة للمشروع من مديرية الخدمات الفنية المهندس يحيى ياسين لـ«الوطن»، إن مشروع مطمر قاسية (٧١ هكتاراً) يتألف من خليتين بمساحة إجمالية ٣٤ هكتاراً، الخلية الأولى بمساحة ١٦ هكتاراً، والثانية بمساحة ١٨ هكتاراً، ويتبع للمشروع مبان إدارية وساحات تجميع للقمامة وبرك رشاحة وتوابع أخرى بمحيط المطمر.

وذكر ياسين أن العمل جارٍ حالياً ضمن المرحلة الأولى بالخلية الأولى ضمن ٢٤ دونماً، وتم الانتهاء من مد شبكات أنابيب الجهاز بجزء كبير منها وتصريف الغاز والانتهاء من الخط الرئيسي بقطر متر مع جور للتفتيش والخزان التجميعي لتجميع أنابيب العصارة. وأضاف: إن عمق مطمر قاسية وفق العقد الأساسي محدد بـ١٧ متراً، وقريباً جداً سيدخل جزء منه بالاستثمار بالتوازي مع إغلاق مكب البصة والتخلص من آثاره السلبية على المحافظة، منوهاً بأنه بموازاة أعمال حفر مشروع مطمر قاسية يتم ردم مكب البصة ما ساهم بتخفيف الانبعاثات والتلوث خلال العامين الماضيين.

وأكد ياسين المتابعة الحثيثة المستمرة للحكومة والمحافظة وجميع الجهات المعنية لتنفيذ المشروع وإنجازه ليدخل بالاستثمار، مشيراً إلى أن سير العمل يجري بشكل جيد وفق الاعتمادات المرصودة والظروف الجوية وغيرها.

بدوره، أكد مدير تنفيذ مشروع مطمر قاسية زهير تفاحة، لـ«الوطن»، أنه خلال فترة قريبة جداً (٣٠ يوماً) ستبدأ أعمال طمر النفايات في المطمر بجزء مساحته ٢٥ دونماً، مشيراً إلى أن دخول المطمر بالخدمة سيؤدي لإنهاء مشاكل مكب البصة.

وبيّن مدير المشروع أن التأخير بالعمل يعود لبعض المعوقات منها الكتل المالية القليلة التي خلفت أعباء مادية، إضافة إلى الحاجة للوقود لتشغيل الآليات وتزويدها بكميات كافية للعمل بشكل عام.

أهالي حمص يتخوفون من تجمع الأمطار في شوارعهم

النقري لـ«الوطن»: نحن مستعدون للشتاء

حمص- نبال ابراهيم

تحدث عدد من أهالي مدينة حمص لـ«الوطن» عن تخوفهم من تكرار معاناتهم التي تتكرر في كل عام في شوارعهم خلال الهطلات المطرية الغزيرة التي تشهدها المدينة، والتي تتمثل في انسداد المصارف المطرية وحدوث اختناقات وتجمعات مطرية قد تتحول إلى بحيرات صغيرة وما تسببه تلك المياه من تبلل واغتسال من يقف بجوارها أو صادف مروره بقربها إثر المياه المتطايرة التي تتسبب بها السيارات خلال مرورها وسط تلك التجمعات «على حد قولهم».

من جهته بين مدير الأشغال العامة في مجلس مدينة حمص حيدر النقري لـ«الوطن» أنه استعداداً لفصل الشتاء والأمطار باشرت ورشات مجلس المدينة ضمن الإمكانات المتاحة بتعزيل المصارف المطرية في المحاور والشوارع الرئيسية في مدينة حمص، موضحاً أن الورش بدأت عملها بدءاً من أول شهر أيلول الماضي، كما تم إرسال ورش إلى داخل الأحياء لمعالجة كافة المشاكل المطرية إن وجدت بالتعاون مع لجان الأحياء.

وأكد النقري أن الوضع المطري في مختلف شوارع المدينة هذا العام جيد وبنسبة تتراوح ما بين ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة، وأنه لن يكون هذا العام أي مشاكل مطرية في جميع أنحاء المدينة، إلا في حال حدوث هطلات مطرية غزيرة فوق الحد المتوقع خلال فترة زمنية قصيرة بحيث تزيد على قدرة استيعاب شبكة الصرف الصحي والمطري وهذه حالات نادرة قد تحدث مرة في كل ٤٠ عاماً تقريباً وفي هذه الحالات تقوم الورش الفنية بمعالجة تلك المشاكل فور حدوثها، مشيراً إلى أنه قد تحدث أيضاً بعض المشاكل الجزئية نتيجة تراكم الأوساخ في الشوارع فوق الشوايات وتتم معالجة هذه المشاكل في حينها أيضاً.

وأشار إلى أنه تم توقيع عقد مؤازرة لورشات مجلس المدينة بقيمة ١٥ مليون ليرة يهدف إلى زيادة ورشات العمل ومعالجة الانسدادات وتعزيل المصارف في المواقع المتضررة أثناء الهطلات المطرية.

ونوه النقري إلى أنه تمت معالجة وترميم العديد من الحفر والتكهفات التي كانت موجودة في عدد من الأحياء بالتعاون مع شركة الصرف الصحي وتم حل المشكلات والتجمعات المطرية التي كانت تحدث خلالها، ويتم حالياً العمل على معالجة آخر مشكلة مطرية على طريق تدمر القديم والذي تكثر فيه التجمعات المطرية المائية لعدم وجود شوايات أو مصايد مطرية أو حتى مجرور.

وأشار النقري إلى وجود لجنة طوارئ في المحافظة موزعة على قطاعات المدينة الأربعة، وتعمل على مدار ٢٤ ساعة في حال حصول الغزارات المطرية الكبيرة والتعامل الفوري مع أي حالة طارئة، إضافة إلى أن ورشة الطوارئ في مجلس المدينة جاهزة لمعالجة أي شكوى ترد على الفور.